بسم الله الرحمن الرحيم

مَعْنَى الخَبَر: «ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ سَفِيْهٌ يَعْضُدُهُ»

قال الإمام عليُّ بن الحســـين (**عليه الســـلام**): «هَلَكَ مَنْ لَيْسَ لَهُ حَكِيْمٌ يُرْشِدُهُ، وَذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ سَفِيْهٌ يَعْضُدُهُ»[1].

إنَّ عدمَ وجود الحكيم من حياة المرء أثرهُ سلبيٌّ بلا شك، قد يؤدِّي إلى مجانبة الصَّواب، ووقوعِه في الخطل والضَّرَر، **ولكن** هل عدم وجود السَّفيه من حياته له أثرٌ سلبيٌّ أيضًا، وهذه الرواية بصدد بيانه أو لا؟

بعبارة أخرى: هل الرِّواية بصدد بيان ما للعَدَمَين من أثرٍ سلبي؟

لعلَّ هذا ما يُســـرِعُ إلى الذِّهن؛ باعتبار ما لكلمتَي (هلك، وذلَّ) من معنى سلبي يَتحاماهُ العُقلاءُ ولا يرغبونَ في حصولِه، ولذا قد يذهبُ البعض في تفسير هذه الرِّواية إلى أنَّ وجودَ السَّـفيه ضـرورةٌ أو حاجة لا بُدَّ منها؛ لتحقيق بعض المنافع التي لا تتم إلَّا بوجوده.

---

١ المجلسي، العلاَّمة محمد باقر: بحار الأنوار ١٥٩/٧٥.

ولو صحَّ هذا التَّفسير[1] لجاز أن يكونَ هذا القولُ دعوة إلى الاعتضاد بالسَّفيه والاهتمامِ بوجودهِ، بل الحرصِ على الاستفادةِ من جهودهِ، كما هو دعوةٌ للاسترشادِ بالحكيمِ والحرصِ على تحصيل رأيِهِ في الأمورِ، ولكنَّ رِواياتِ التَّحذير مِنَ السفاهةِ والحماقةِ وما في هذا السياقِ من الأخلاقِ الذَّميمةِ لا تساعدُ على هذا المعنى.

والذي أراه أنَّ شطرَ الحديث الأول يصرّحُ بأنَّ عَدَم الحكيم من حياة المرء مقتضٍ لهلكته، **أمَّا الشَّطرُ الثاني فيقولُ بأنَّ عَدَمَ السَّفيه من شروط نجاة المرء**، وبناءً على هذا الفهم يكونُ عدمُ الحكيمِ لَهُ أثرٌ سلبيٌّ، أمَّا عدمُ السَّفيه فأثرُه إيجابيٌّ لا سلبيّ.

وذلك؛ لأنَّ لِلذلِّ في اللُّغَة معنيَين:

١. **فهو بكسر الذال**: ضِدُّ الصُّعوبة، يُقال: ذَلُولٌ من الذِّل، من قومٍ أَذِلَّة.

٢. **وبضمها**: ضِدُّ العِزّ، يقال: ذَليلٌ من الذُّل، من قومٍ أَذِلَّاء.

والأوَّلُ من اللِّين والانقِيَاد، والثَّاني من الهوان والاستخفاف.

وفي قبال الذِّل العِزَّة: وهي الشِدَّة، يُقال عززتُ فلانًا على أمره: غلبتُه عليه، وَعَزَّ الشيءُ يَعِزُّ: إذا لم يقدر عليه.

فقوله تعالى: ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكافِرِينَ**﴾[2] أي رُحَمَاء على المؤمنين، غِلاظ شِدَاد على الكافرين، وهو من الذِّل الذي هو اللِّين، لا الذُّل الذي هو الهوان.

---

١ أي: ضرورة وجود السفيه المعاضد لتحصيل بعض المنافع.

٢ المائدة: ٥٤.

وقوله سبحانه: ﴿**هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا**﴾[1] أي لَيِّنَة يَسْهُلُ لكم السُّلُوك فيها.

وكذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ**﴾[2] أي مُذَلَّلة للحَرْث.

ويُقَالُ لِكُلِّ مُطِيعٍ مِنَ النَّاس ذَلِيل، وَمِنْ غَيرِ النَّاس ذَلُول، كقوله تعالى: ﴿**فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا**﴾[3] أي مُنْقَادَة بالتَّسْخِير، والذُّلُل جمع ذَلُول، كرُسُل جمع رسول، وهو السَّهْلُ اللَّيِّنُ الذي ليس بِصَعْبٍ[4].

فقوله (عليه السَّلام): «ذَلَّ» في الرواية، لَعَلَّه من الذِّلِّ -بالكسر- بمعنى اللِّين والانقياد، لا مِنَ الذُّلِّ الذي هو بمعنى الهَوَان.

[معنى الحديث]

فيكونُ المعنى: هَلَكَ مَنْ لَيْسَ لَهُ حَكِيْمٌ يُرْشِدُهُ، وَلَانَ وانْقَادَ مَنْ لَم يَكُنْ لَهُ سَفِيهُ يَعْضُدُه على رَأْيِهِ وَمَوقِفِه فيمنَعُهُ ذلكَ مِنَ الانقيادِ لإرشادِ الحكيمِ ونُصحِهِ.

وَكَأَنَّ الحديثَ بجملتَيهِ يريد أنْ يُبَيِّنَ بأنَّ الرُّشْدَ له مقتضٍ، وهو حِكْمَةُ الحَكيم وإرشادُه، ولكنَّ هذا المقتضي لا يؤثِّرُ أثرَه حتَّى يتحقَّق شَرْطُه، وهو الانقيادُ واللِّين، ولا يَتَحَقَّقُ هذا الشرطُ إلَّا بارتفاعِ مَا يمنعُه، وهو وجودُ سَفِيهٍ في البَين يُغْرِي المرءَ بِسَفَاهَتِه ويعضده على خِلافِ رَأيِ الحَكيم، فإرشادُ الحكيمِ غيرُ كافٍ ما لم يَكُن

---

١ الملك: ١٥.

٢ البقرة: ٧١.

٣ النحل: ٦٩.

٤ راجع: الطُّريحي، فخر الدِّين: مجمع البحرين ٥/٣٧٥-٣٧٦.

المرءُ طيّعًا منقادًا، ولا انقيادَ ولا طاعةَ ما دامَ هُناكَ سَـــفيهٌ يُغرِي بخلاف ما يَرَاه الحكيم.

ولعلَّ لفظ «يعضد» ينسجم مع معنى التَّعَصِّي والإباء الذي هو ضِدُّ الطَّوَاعية والانقياد الذي يفيدُه لفظ «ذَلَّ»، فَمَنْ يؤازره السَّـفيهُ في رأيه ويُعَاضِـدُه قلَّما يَلِينُ للحَقِّ ويؤوبُ للرُّشد ويُصْغِي لصَوتِ الحكمة.

[استبعادُ توجيهٍ لمعنى الحديث]

وَيَبْعُدُ أنْ يكونَ المعنى: عَاشَ الذُّلَّ والهَوَان مَنْ لَيسَ لَهُ سَفِيْهٌ يَعْضُدُهُ.

إذ لَو كَان المرادُ ذلك لَكَان الأنسـب أنْ يقالَ: مَنْ لَيسَ لَه سـفيهٌ يَذُبُّ عنه، أو يمنعه، أو ينصـره. أمَّا المعاضَـدَة فمقتضـاها التَّصَـلُّب والإباء، وهو نقيض اللِّين والانقياد الذي تفيده كلمة ذل.

هذا، والحمدُ لله أولًا وآخرًا، وصلَّى الله على محمد وآله الطاهرين.

صالح جعفر آل جواد الجمري

الأول من شعبان سنة ١٤٤٢ هجرية